Distr.: General
16 September 2015

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٥
البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

[بناء على توصية اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (*E/2015/31*)]

٢٧/٢٠١٥ - تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يسلم بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بوصفها حاملة لواء الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية،

وإذ يسلم أيضا بالدور والإسهام الأساسيين للعلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء القدرة الوطنية على المنافسة في الاقتصاد العالمي والحفاظ عليها وفي التصدي للتحديات العالمية وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يسلم كذلك بالدور الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية،

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)] التي سُلِّم فيها بأن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دورا بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وإذ يعيد تأكيد الالتزامات الواردة فيها،

وإذ يشير أيضا إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يعمل بوصفه أمانة اللجنة،

وإذ يسلِّم بأن الجمعية العامة شجعت، في قرارها ٢٢٠/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، مؤتمر الأمم

(١) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

الرجاء إعادة الاستعمال

المتحدة للتجارة والتنمية على أن يواصل إجراء استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحديد التدابير اللازم اتخاذها لإدماج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية،

وإذ يشير إلى مقرَّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٥/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١ الذي ينص على تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة حتى عام ٢٠١٥، وإلى قرارات الجمعية العامة ١٢٩/٦٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢١١/٦٦ و ٢١٦/٦٦ المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، التي تتصدى على التوالي لتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، وللعقبات التي تحول دون استفادة المرأة والفتاة من العلم والتكنولوجيا، ولإدماج المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الإنمائية،

وإذ يدرك الدور الأساسي للعلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ يسلط الضوء على دور العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتباره من المواضيع الشاملة لعدة قطاعات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل مواصلة التصدي للتحديات العالمية،

وإذ يأخذ علما بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة[٢] وبالآثار المترتبة عليها في الأوساط العالمية للعلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإذ يأخذ علما أيضا بالتقرير التجميعي للأمين العام عن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ المعنون ''الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض''[٣]، الذي يحدد التكنولوجيا والعلم والابتكار بوصفها وسائل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة،

وإذ يرحب بعمل اللجنة فيما يتعلق بموضوعيها ذوي الأولوية في الوقت الراهن، وهما ''الاستشراف الاستراتيجي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥'' و ''التنمية الرقمية''،

وإذ يشير إلى ضرورة اتباع مقاربات جديدة تدمج السياسات وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها عناصر حيوية في الخطط الإنمائية الوطنية، عن

---

(٢) A/68/970 و Corr.1.

(٣) A/69/700.

طريق جملة أمور منها التعاون بين الوزارات القطاعية، والوكالات المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وبتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وطائفة من الهيئات التنظيمية،

وإذ يسلم بأن عمليات الاستشراف التكنولوجي يمكن أن تساعد مقرري السياسات والجهات المعنية في المستقبل على تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال تحديد التحديات والفرص التي يمكن التصدي لها من الناحية الاستراتيجية، وبأنه ينبغي تحليل الاتجاهات التكنولوجية، مع مراعاة السياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع نطاقا،

وإذ يسلم أيضا بأن النظم الإيكولوجية الرقمية[٤] المتطورة بشكل جيد هي شرط أساسي لتنمية رقمية فعالة ولتيسير العلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإذ يسلم كذلك بتزايد جهود التكامل على الصعيد الإقليمي في جميع أنحاء العالم وبالبعد الإقليمي لمسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار المرتبط بها،

وإذ يلاحظ الإنجازات الكبيرة والإسهام الذي بوسع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تواصل تقديمه من أجل تحقيق رفاه الإنسان والازدهار الاقتصادي والعمالة،

وإذ يلاحظ أيضا أن النجاح في تطبيق السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار على الصعيد الوطني يتيسَّر بأمور منها تهيئة بيئات السياسة العامة التي تمكن مؤسسات التعليم والبحوث والأعمال التجارية والقطاعات الصناعية من الابتكار والاستثمار في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتحويلها إلى فرص عمل ونمو اقتصادي بإدماج جميع العناصر المترابطة، بما في ذلك نقل المعرفة،

يوصي بأن تنظر الحكومات الوطنية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ما يلي:

(أ) تشجيع الحكومات، فرادى وجماعات، على أخذ الاستنتاجات التي تتوصل إليها اللجنة في الاعتبار والنظر في اتخاذ الإجراءات التالية:

'١' إقامة صلة وثيقة بين العلم والتكنولوجيا والابتكار واستراتيجيات التنمية المستدامة من خلال تخصيص مكانة بارزة في التخطيط الإنمائي على الصعيد الوطني لبناء القدرات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

(٤) تشمل النظم الإيكولوجية الرقمية مكونات من قبيل البنية التحتية التكنولوجية، والبنية التحتية للبيانات المالية، والبنية التحتية المالية، والبنية التحتية المؤسسية والبنية التحتية البشرية.

'٢' تعزيز قدرات الابتكار المحلية لأغراض التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة من خلال حشد المعارف العلمية والمهنية والهندسية على الصعيد المحلي، بما في ذلك عبر التعاون مع البرامج الوطنية وفيما بينها؛

'٣' إجراء بحوث منهجية تتناول الاتجاهات الجديدة في مجالات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار وتأثيرها على التنمية، ولا سيما في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

'٤' استخدام عمليات الاستشراف الاستراتيجي لتحديد الفجوات المحتملة في التعليم للأجلين المتوسط والطويل والعمل على سدها بمزيج من السياسات، منها تعزيز تعليم العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتدريب المهني؛

'٥' استخدام الاستشراف الاستراتيجي كعملية لتشجيع النقاش المنظم بين جميع الجهات المعنية، بما فيها ممثلو الحكومة والأوساط العلمية والصناعية والمجتمع المدني والقطاع الخاص (خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) من أجل إيجاد فهم مشترك للقضايا الطويلة الأجل وبناء توافق بشأن السياسات المقبلة؛

'٦' إطلاق مبادرات استشراف استراتيجي بشأن التحديات العالمية والإقليمية على فترات منتظمة والتعاون في سبيل إنشاء نظام لرسم الخرائط لاستعراض نتائج الاستشراف التكنولوجي وتبادلها، بما في ذلك المشاريع التجريبية، مع دول أعضاء أخرى، بما يتيح الاستفادة من الآليات الإقليمية القائمة، وبالتعاون مع الجهات المعنية المختصة؛

'٧' إجراء تقييمات لنظم الابتكار الوطنية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية الرقمية، بغية تحديد نقاط الضعف في النظام واتخاذ إجراءات تدخُّل سياساتية فعالة لتعزيز مكوناتها الأضعف، مع التسليم في الوقت نفسه بالروابط القائمة بين المكونات المتنوعة؛

'٨' تعبئة الموارد من خلال قنوات متعددة بغية تعزيز نظام الابتكار الوطني للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

'٩' تشجيع المستعملين الرقميين المخضرمين على القيام بدور رئيسي في اعتماد مقاربةٍ مجتمعية لبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتيسير استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

'١٠' وضع سياسات تدعم تطوير النظم الإيكولوجية الرقمية الشاملة للجميع والتي تشجع تطوير المحتوى المحلي وتجتذب وتدعم استثمارات القطاع الخاص، والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة؛

'١١' التعاون مع جميع الجهات المعنية المختصة، وتعزيز تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات، من أجل تحسين الاستدامة البيئية وتشجيع إنشاء مرافق مناسبة لإعادة تدوير النفايات الإلكترونية والتخلص منها؛

'١٢' معالجة الفجوة القائمة والمستمرة بين الجنسين في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار ككل وفي تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات على وجه الخصوص، من خلال تشجيع التوجيه ودعم الجهود الأخرى المبذولة لاجتذاب النساء والفتيات إلى تلك المجالات واستبقائهن فيها؛

'١٣' دعم سياسات البلدان النامية وأنشطتها في ميدان العلم والتكنولوجيا من خلال التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق تشجيع المساعدة المالية والمساعدة التقنية وبناء القدرات والبرامج أو الدورات في مجال التدريب التقني؛

(ب) تشجيع اللجنة على القيام بما يلي:

'١' مواصلة الاضطلاع بدورها كحاملة لواء الابتكار وتقديم مشورة رفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن مسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار ذات الصلة؛

'٢' المساعدة على تبيان أهمية دور تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات والعلم والتكنولوجيا والابتكار والهندسة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بوصفها محفلا لاستكشاف الآفاق والتخطيط الاستراتيجي يوفر آراء متبصرة حول الاتجاهات الحيوية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في مجالات رئيسية من الاقتصاد، ويوجه الاهتمام إلى التكنولوجيا الناشئة والثورية؛

'٣' التوعية وتيسير الربط الشبكي والشراكات بين مختلف منظمات وشبكات الاستشراف التكنولوجي، بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، وذلك بهدف تحسين التعاون الدولي في أدوات ومنهجيات استشراف التكنولوجيا الناشئة، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات وتنظيم برامج التدريب والمشاريع التعاونية في مجالات

من قبيل مستقبل مهارات العمل والعلم والتكنولوجيا والابتكار، ومؤهِّلات التوظيف في المستقبل في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

'٤' توعية واضعي السياسات بعملية الابتكار وتحديد الفرص المتاحة للبلدان النامية بشكل خاص للاستفادة من هذا الابتكار، مع إيلاء اهتمام خاص للاتجاهات الجديدة في مجال الابتكار التي يمكن أن تتيح إمكانيات جديدة للبلدان النامية؛

'٥' العمل بشكل استباقي على تعزيز وتنشيط شراكات على الصعيد العالمي في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة، الأمر الذي يستتبع مشاركة اللجنة في (أ) ترجمة الاستشراف التكنولوجي إلى بلورة لنطاق مشاريع دولية محددة من أجل إجراء بحوث محددة الهدف، وتطوير ونشر التكنولوجيا، ومبادرات لبناء قدرات الموارد البشرية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ (ب) واستكشاف نماذج تمويل ابتكارية وموارد أخرى تساهم في تعزيز قدرات البلدان النامية في المشاريع والمبادرات التعاونية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

'٦' مناقشة واستكشاف نماذج تمويل ابتكارية بوصفها وسيلة لاجتذاب مصادر جديدة لرأس المال الاستثماري اللازم في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة، وحلول قائمة على الابتكار، بالتعاون مع المنظمات الأخرى حسب الاقتضاء؛

'٧' تعزيز بناء القدرات والتعاون في مجال البحث والتطوير؛

'٨' توفير منتدى لتبادل أفضل الممارسات ونماذج الابتكار المحلية الناجحة، بما في ذلك تطبيق التكنولوجيا الناشئة الجديدة، في إطار علاقة تكافلية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وتبادل النتائج مع جميع كيانات الأمم المتحدة المختصة؛

'٩' القيام بدور نشط في التوعية بإمكانيات إسهام العلم والتكنولوجيا والابتكار في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال تقديم الإسهامات الفنية، حسب الاقتضاء، إلى العمليات وهيئات الأمم المتحدة المختصة، وتبادل النتائج والممارسات السليمة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار بين الدول الأعضاء وفي ما هو أبعد من ذلك؛

'١٠' تسليط الضوء على أهمية ما تقوم به اللجنة من عمل لتنفيذ الأنشطة المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعتها في مجالات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار، في ما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية، على أن يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير إلى عمليات الاستعراض ذات الصلة واجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما يأخذ في الاعتبار أن ٢٠١٥ هو عام انتقالي إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ج) تشجيع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على القيام بما يلي:

'١' السعي بشكل استباقي إلى إيجاد التمويل من أجل توسيع نطاق استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، مع التأكيد على الأهمية البالغة لدور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في إتاحة بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والهندسة واستخدامها، وتنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الاستعراضات، حسب الاقتضاء، في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛

'٢' النظر في إمكان إدراج عناصر الاستشراف الاستراتيجية وتقييم النظم الإيكولوجية الرقمية في عمليات الاستعراض السياساتي للعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك ربما عن طريق إدراج فصل مخصص لهذه المواضيع؛

'٣' التخطيط لتقديم آخر ما يستجد من معلومات بصورة دورية عن التقدم المحرز في البلدان التي أجريت لها استعراضات للسياسات المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ودعوة تلك البلدان إلى تقديم تقارير إلى اللجنة عن التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات التي تواجهها في تنفيذ التوصيات؛

'٤' تشجيع المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة على تقديم إسهامات في مداولات اللجنة بشأن السياسات وفي وثائقها، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في الدورات السنوية للجنة وتحسين إدماج المنظور الجنساني في عمليات استعراض السياسات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

الجلسة العامة ٥٤
٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥